

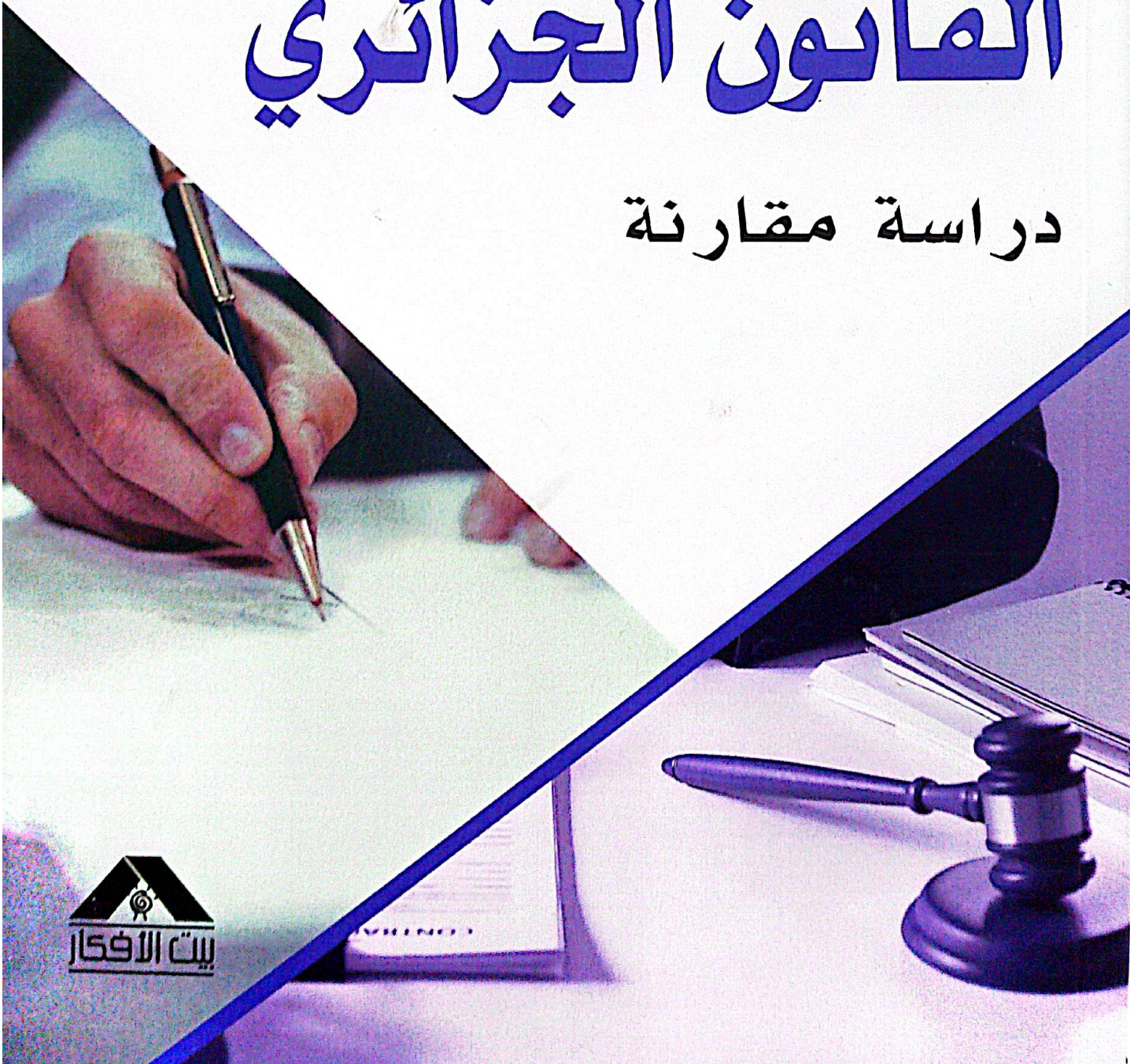


الدكتور نسير رفيق

كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري تيزي وزو

آثار العقد في القانون الجزائري

دراسة مقارنة



مقدمة	3
الفصل الأول: القوة المازمة للعقد	7
المبحث الأول: أساس القوة المازمة للعقد	7
المطلب الأول - إرادة الأطراف كأساس القوة المازمة للعقد	7
المطلب الثاني - القانون كأساس القوة المازمة للعقد	13
الفرع الأول - تطور فلسفة قانون جديد	13
الفرع الثاني - أثر هذا التطور على أساس القوة المازمة للعقد	14
المبحث الثاني: تأثير مبدأ القوة المازمة للعقد	18
المطلب الأول - تأثير مبدأ القوة المازمة للعقد على الأطراف	18
الفرع الأول - واجب الأطراف في تنفيذ العقد	18
أولا: مضمون التنفيذ	18
ثانيا - نقض العقد و تعديله	25
الفرع الثاني - جزاء عدم تنفيذ العقد	26
أولا - المسؤولية العقدية	27
ثانيا - الإجراءات الخاصة بالعقود المازمة للجانبين	35
المطلب الثاني - تأثير مبدأ القوة المازمة للعقد على القاضي	52
الفرع الأول - سلطة القاضي في تفسير العقد	52
أولا - الطريقة الشخصية :	53
ثانيا - الطريقة الموضوعية:	65
الفرع الثاني - سلطات القاضي في تعديل العقد	71
أولا - سلطة القاضي في حالة الظروف الطارئة	72
ثانيا - سلطة القاضي في تعديل الشروط التعسفية و الشرط الجزائي	82
الفصل الثاني: نطاق آثار العقد	93
المبحث الأول - مبدأ نسبية آثار العقد	95
المطلب الأول - تفسير مبدأ نسبية آثار العقد	96

96	الفرع الأول - التفسير الكلاسيكي لمبدأ نسبية آثار الاتفاقات
97	أولا- معنى مبدأ نسبية آثار الاتفاقات عند محرري تقنين نابليون
97	ثانيا- معنى مبدأ عند مفسري التقنين
106	الفرع الثاني - التفسير المعاصر لمبدأ نسبية آثار الاتفاقات
108	أولا- مبدأ نسبية الاتفاقات ضامن التحكم في المستقبل عن طريق العقد
112	ثانيا- مبدأ نسبية الاتفاقات وسيلة لتحقيق العدل في المبادلات الاقتصادية
115	المطلب الثاني - نطاق مبدأ نسبية آثار الاتفاقات
116	الفرع الأول - المبدأ : انصراف آثار العقد إلى المتعاقدين و الخلف و الدائنين
116	أولا - المتعاقدون
118	ثانيا - الخلف
123	ثالثا - انصراف آثار العقد إلى الدائنين
124	الفرع الثاني: الاستثناء - انصراف الحقوق الناشئة عن العقد إلى الغير
124	أولا - التعهد عن الغير
132	ثانيا - الاشتراط لمصلحة الغير
179	الفرع الثالث - النظريات التي قيلت في مفهومي الطرف والغير
180	أولا - التمييز بين مفهوم الطرف و مفهوم الغير في النظرية الكلاسيكية
190	ثانيا - التمييز بين مفهومي الطرف و الغير في النظرية الحديثة
203	المبحث الثاني - نفاذ العقد في مواجهة الغير
204	المطلب الأول - أساس مبدأ نفاذ العقد في مواجهة الغير
204	الفرع الأول- نفاذ آثار العقد في مواجهة الغير باعتباره واقعة قانونية
207	ثانيا - نقده
208	الفرع الثاني- نفاذ الأثر التقييسي للعقد على أساس القوة الملزمة للعقد
209	أولا - مبدأ نفاذ العقد في مواجهة الغير مبدأ مكمل و ضروري لمبدأ القوة الملزمة له
211	ثانيا - مبدأ نفاذ العقد امتداد لمبدأ القوة الملزمة له
213	المطلب الثاني - أحكام مبدأ نفاذ العقد في مواجهة الغير
213	الفرع الأول - نفاذ العقود المنشئة للحقوق الشخصية في مواجهة الغير

- أولاً : مع العلم بأن عدد المبرورين لهذا النوع من التفتيش الممنوع عدد في
 214
 ثاني : أن عدد المبرورين لهذا النوع من التفتيش الممنوع عدد في
 215
 ثالث : أن عدد المبرورين لهذا النوع من التفتيش الممنوع عدد في
 216
 رابع : أن عدد المبرورين لهذا النوع من التفتيش الممنوع عدد في
 217
 خامساً : أن عدد المبرورين لهذا النوع من التفتيش الممنوع عدد في
 218